الخطأ الأمريكي في العراق

ويسلي كلارك
ترجمة: سهيل نجم

يمثل هذا المقال جزءاً من الجدل المتزايد في الولايات المتحدة حول الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في العراق بعد الحرب، عسكرياً وسياسياً واستراتيجياً، والذي أدى إلى تعديل جذري في الاستراتيجية الأمريكية في العراق، تبلور- في الأقل- منذ أواسط شهر تشرين الثاني الماضي. غير أن أهمية هذا المقال تأتي من كاتبه، الجنرال المتقاعد ويسلي كلارك، أحد أبرز مرشحي الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة. ومن ثم، يمكن أن يكون هذا المقال مدخلاً إلى فهم طريقة تفكير (الديمقراطيين الأمريكيين) في المسألة العراقية، والاحتمالات البديلة التي توفرها طريقة التفكير هذه في تجاوز الأخطاء والإصلاح.

المقال مكتوب في أواخر أيلول الفائت، ومنشور في الدورية الأمريكية NewYork Review of Books، العدد الثالث والعشرون من تشرين الأول، وعنوانه في الأصل: Iraq: What Went Wrong.

يركز المقال على ثلاثة أخطاء كبرى ارتكبتها إدارة بوش في العراق: الخطأ الأول هو ما سماه كلارك (التقشف في القوات)، والثاني هو عدم وجود تخطيط استراتيجي لمرحلة ما بعد الحرب بعد أن تمحورت خطط القادة الأمريكيين حول كيفية إسقاط نظام صدام حسين وإدارة الحرب، وهذه النقطة تكاد تكون النقطة المحورية والجوهرية في سائر المقال. أما الخطأ الثالث فهو احتكار الولايات المتحدة للمسألة العراقية وعدم سعيها إلى فتح هذه المسألة على المجال الدولي.

والجنرال كلارك- فضلاً عن وجهه السياسي- خبير عسكري، فهو أحد الوجوه البارزة لحملة حلف الناتو في كوسوفا سنة (1999). وبالتالي، فهو يوظف خبرته العسكرية في هذا المقال لتحليل طريقة الإدارة العسكرية للحرب. والمقال غني بمثل هذا التحليل.

ولكن الأهم، في تصوري، هو أن هذا المقال يكشف عن خيط استراتيجي جوهري عميق- ويحكم- تفكير وتعامل الإدارة الأمريكية مع المسألة العراقية، وهو أنها تعتمد على مجموعة من الفرضيات التي تبين، فيما بعد، أنها زائفة.

وفيما عدا ذلك، لا يقدم لنا المقال حلولاً بقدر ما يقدم تشخيصاً للأخطاء، إذا أردنا أن نفكر في الكيفية التي سيتعامل بها الديمقراطيون مع المسألة العراقية فيما لو صعد أحد مرشحيهم إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة. الشيء الوحيد اللافت هو انفتاح ديمقراطي (محتمل) لإدارة ديمقراطية (محتملة) على الحل الدولي، سواء تمثل بمنظمة الأمم المتحدة أو بحلف الناتو أو ما إليها. وحل مشفوع بتجارب متعددة لإدارة كلنتون الديمقراطية في التعامل المشترك والمتعدد مع المشكلات العالمية، وبتجربة أكثر من خمسين سنة تلت الحرب العالمية الثانية، على نحو ما يقول ويسلي كلارك.

أما نحن العراقيين، فلا نملك إلا أن نعرف كيف يفكر الآخرون بنا، وما هي أخطاؤهم فينا، نحن، ممشهد الخطأ وصورته ومادته، وقد عدمنا أية إرادة للفعل.

ح. س.

مقدمة لمقالة (الخطأ الأمريكي في العراق)

لقد كانت الحملة الأمريكية في غزو العراق والسيطرة على بغداد ناجحة على نحو واضح. ويعود سبب نجاحها إلى كفاءة الوحدات القاتلة، بر- جالها ونسائها الذين حملوا الأسلحة والتجهيزات. وإذا كان لقادة الولايات المتحدة من دور في ذلك فهو يتمثل في أنهم شكلوا هذه الكفاءة وطبقوها في الوقت المناسب، وقد فعلوا ذلك على نحو مذهل.

الخطأ العسكري

ومع ذلك، كانت هناك مشكلات لا يمكن التغافل عنها. فالخطة العسكرية- أولاً- أدت إلى مغامرات غير ضرورية، وذلك لأنها تقشفت بالقوات التي وضعتها بيد القادة، وإن كان مستوى هذه القوات كافياً لدحر القوة العسكرية العراقية. فالأمر المركزي في العمليات العسكرية هو التنفيذ وليس الفاعلية. فالواجهات البرية فيها تمثل واحدة من أكثر الأنشطة البشرية صعوبة في التقدير، فهي خطرة على نحو شديد. ولذلك، يكون منطقياً أن يعمد المخططون العسكريون إلى تقليل المخاطر (التي يمكن حسابها) قبل البدء بأية عملية عسكرية. ففي الحرب الأخيرة، كانت هناك قوات إضافية على أهبة الاستعداد، وكانت هناك فرق مجابهة أخرى، وقوة إضافية لتأمين خطوط الإمداد، وشاحنات إضافية، ووحدات إمداد لتوفير التعزيز الذي تتطلبه الفعاليات اللازمة للعمليات العسكرية، كل هذه تقلل المخاطر. ومع أن عدداً من المخططين يعرفون هذا ويعرفون أن هذه القوات إذا ما استعملت فستكون للنفذ إلى قلب التوترات المستمرة في عملية التخطيط إلا أنهم لم ينشروها إلا بعد فوات الأوان.

فلسفة (البداية التدحرجية)

لقد اتضحت هذه المخاطر الشديدة في خطة الحرب في مرحلة ما بعد المواجهة العسكرية إذ كانت القوات الأمريكية وإمكانياتها غير متوازية مع هذه المهمة. فقد كان ينبغي للمخططين الأمريكيين أن يحسبوا حساب الطوارئ المختلفة وأن يعطوها حيزاً أمناسباً في تخطيطاتهم. وتقف في صدارة تلك الطوارئ احتمالات المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي بعد الحرب. لقد تبنى القادة الكبار ما يمكن تسميته (فلسفة البداية التدحرجية)، غير أن الانتشار المستمر للمشكلات جعل من تلك البداية التدحرجية أمراً مستحيلاً. وقد كانت النتيجة- في نهاية تلك الجابهة الكبرى- أن عجزت القوة الأمريكية عن توفير الأمن، وعن منع السلب والنهب، وعن بناء حضور معقول في البلاد، بما في ذلك بغداد نفسها، وبالتالي، أفسدت الفوضى التي تلت المجابهة الزيادة التي اكتسبتها الصدقية الأمريكية في المعركة، وفتحت الطريق لمقاومة أشد ضراوة وتنظيماً في الأسابيع التالية.

لقد كان لقوات المارينز- عندما بدأت المعركة في العشرين من آذار الماضي- أربع فرق مستعدة للقتال، وكان للجيش الأمريكي سبعة ألوية قتالية كانت موجودة في الكويت. وحين سقطت مدينتا الوصل وتكريت في الحادي عشر من نيسان، كان عدد الألوية قد ازداد إلى تسعة. وبعد شهر من إعلان الرئيس بوش نهاية المعارك الكبرى في العراق في الأول من أيار الماضي، كان عدد الجنود في مسرح العمليات يصل إلى سبعة عشر لواء، ولكن الفوضى- وقتئذ- كانت منتشرة، الأمر الذي جعل نجاح المهمة في خطورة متزايدة، على الرغم من كل هذه القوات الإضافية، التي وصلت متأخرة. وإذا كان البعض يعتقد أن مثل هذه (البداية التدحرجية) للوحدات- التي كانت تضاف إلى الرصيد خلال الشهور- هي أمر حتمي في معركة حديثة، وأنه يعمل على إنشاء قوة أشد صلابة، وأن البدء بتكتل مبكر للقوات كان سيخرب محاولات إيجاد حل دبلوماسي، فإن ما كانت تعلنه الإدارة يناقض هذا تماماً، ذلك أنها أعلنت عن انتشار القوات قبل وقت طويل من أن تبدأ هذه القوات تحركها الفعلي وبالغت بحجمها وبإعداد من كان يتم تجهيزهم للاشتراك في القتال.

ويشير بعض آخر إلى أن رامسفيلد كان يسعى- من خلال تحديد القوات البرية بعدد صغير نسبياً- إلى البرهنة على فكرته عن الجدارة النسبية للقوات الخاصة والقوة الجوية مقارنة بالجيش التقليدي، وقد ألمح إلى ذلك أحد الضباط حين قال إن رامسفيلد كان يريد، دائماً، تقليل الاعتماد على القوات البرية، على غرار ما حصل في أفغانستان.

وفي العموم، قد تكون كل هذه الوقائع أسهمت في عدم دقة انتشار القوات.

خطأ نهاية اللعبة

أما الخلل الكبير الثاني في خطة الحرب فيتعلق بنهاية اللعبة، لأقل: التقصير في التخطيط لما بعد الحرب.

ينبغي للذين يخططون للعمليات العسكرية أن يحسبوا حساب النتائج، إذ إن هناك أربع خطوات يجب أن تراعى، وهي: الانتشار، والتكتل، والمواجهة الحاسمة، والعمليات التي تأتي بعد الصادمة. فإذا كان تدمير قوات العدو في الميدان شرطاً ضرورياً للنصر، فإنه ليس الوحيد وليس كافياً. إن النجاح لا يكمن في دحر الجيش المعادي، بل في العمليات التي تلي ذلك، فهي التي تحقق أهداف الخطة الشاملة ونواياها.

وقد كان هدف الحرب الأخيرة- على نحو ما أعلن الوزير رامسفيلد- إنهاء نظام صدام حسين، وتفكيك شبكات الإرهاب في العراق وطردها منه، والعثور على أسلحة الدمار الشامل وتدميرها، والقضاء على النشاطات الإرهابية الأخرى، وإنشاء ظروف لتغيير سريع تصبح فيه للعراق حكومة منتخبة (لا تمثل تهديداً للدول المجاورة)، على حد قوله.

غير أن النصر يحتاج إلى خطة مدعمة، تشمل- على نحو أساسي- تحديداً للنجاح الذي يتبع الحرب وطبيعة العمليات المطلوبة والقوات الضرورية في ذلك. ولكن قرار الإدارة تركز على الفوز العسكري بالحرب، الأمر الذي جعل أدلة النجاح معرضة للتقويض ما دام العراق تحت الاحتلال.

لقد تعاملت إدارة بوش مع عراق ما بعد الحرب من خلال مجموعة فرضيات لم يخطط لها، وهو ما أساء تقدير المشكلة، فقد كان ثمة إيمان بأن إزالة صدام سوف تزيل تهديد حزب البعث، وأن ذلك العدد الكبير من العسكريين والشرطة العراقيين سوف يهرعون إلى الأمريكيين، وسوف يتولى البيروقراطيون العراقيون الأمر.

لقد كانت للعمليات الحاسمة (التي تمثل هدفها في كيفية دحر القوات العراقية) أسبقية على خطة ما بعد الحرب (التي كان من المفروض أن يتمثل هدفها في كيفية بناء عراق مستقر وآمن، وهو الهدف الحقيقي). فلقد ركزت مؤسسات البنتاغون على استخدام خبرتها الأساسيين في تطبيق القوة العسكرية أكثر من المتطلبات الواسعة الأخرى التي يتطلبها الموقف في عراق ما بعد الحرب. وقبل ذلك، كان يتعاظم الصراع البيروقراطي المستمر بين وزارتي الخارجية والدفاع، حيث الأولى حذرة واعية، في حين قررت الأخرى الإندفاع من دون تقدير للعواقب على ما يبدو. ولم يحسم هذا الصراع حتى كانون الثاني (2003)، بقرار البيت الأبيض بإعطاء كل مسؤوليات ما بعد الحرب لوزارة الدفاع.

لنلاحظ أنه ليست هناك أية مؤسسة أو منظمة لدعم التخطيط العسكري داخل الحكومة الأمريكية، وليست هناك أية مؤسسة حكومية مخصصة لتحسين قدراتنا في تنفيذ العمليات ما بعد المعارك، وليست هناك نظائر للمؤسسات الحربية، بجيوشها من المستشارين والاستراتيجيين. لقد أدركت إدارة كلنتون هذه الإشكالية وحاولت إيجاد آلية حكومية وسطية تعمل على خلق مقاربة واسعة لقرارات الحكومة الفيدرالية عن مشكلات ما بعد المعركة. وقد تطور مثل هذا التصور، على نحو براغماتي، من محاولات إيجاد مخرج استراتيجي للقوات المسلحة في هايتي عام (1994). وقد أعدت خطة إدارية في ذلك، ولكن، حتى هذه الخطة كانت غير كافية بإزاء توسع كثافة التحديات المتعلقة بمعالجة مهمتنا الماثلة في هايتي.

أما في مشكلة العراق، وحين دققت في أمور البنتاغون للتحقق من الحقائق قبل أن أدلي بشهادتي عن العراق في مجلس الشيوخ عام (2002)، فقد خاب أملي حين علمت أن ليس هناك إلا قليل من النقاشات التي دارت عن التخطيط لوضعية العراق ما بعد الحرب، وقد أعلمت بأن (ليس هناك مثل هذا الوضوع في الطابق الثالث من البنتاغون، حيث تقرر سياسة وزارة الدفاع من قبل القادة المدنيين). وحين بدأ مثل هذا التخطيط في خريف (2002)، فإنه تأسس على فرضية أن الغزو الأمريكي سوف يرحب به من أغلب العراقيين وسينظر إليه بأنه (تحرير)، مثلما أسيء تقييم قوة حزب البعث والقوى العراقية الأخرى، وكذلك الدرجة الحزبية بين الشيعة، وأخطار الاشتباكات الخفية مع سوريا وإيران، ناهيك عن الخطر الأساسي وهو أن قوة عسكرية أمريكية مسيحية لن تكون مقبولة من الشعب العراقي، لاسيما إنها دخلت بلادهم عنوة.

من هنا، كانت كل التحضيرات لعراق ما بعد الحرب التي تمت في (هيأة للمساعدة الإنسانية وإعادة البناء) تحت قيادة الجنرال المتقاعد جي غارنر قد ركزت على مهمات أقل حيوية. وقد كان من الأخرى الابتداء بالمشكلات الرئيسية، وفي صدارتها إعادة النظام والإحساس بالشرعية قبل إعادة البناء. وفضلاً عن ذلك، لم يترك غارنر دون اتصالات جيدة أو نقل أو أمن أو هيأة قرارات لمواجهة هذه المشكلات حسب، بل لقد كان ثانوياً بإزاء القادة العسكريين الأمريكيين في المنطقة، بدلاً من أن يعمل مباشرة تحت إمرة الرئيس أو وزير الدفاع. وبالتالي، عزلت مهمة غارنر، ولم يبق له إلا الدفاع وحل المتابعة تحالفات المقاومة أو إعداد الشرطة والقوات العسكرية أو إعداد المترجمين والمساعدة المدنية في إعادة البناء.

إذن، لم يكن ثمة برنامج، يشرع من سلطة عالية، يحل محل القوانين الشمولية لصدام حسين، ويساعد على انتشار وقوى السلام في المحافظات. ولم تكن هناك أية إجراءات لسحب بلدان أخرى إلى هذه المهمة. لقد فشلت إدارة بوش في سحب المدى الكامل من القرارات والدعم الذي يمكن أن توفره.

خطأ السيطرة المطلقة

وهذ يوصلنا إلى الخلل الكبير الثالث في خطة الحكومة، وهو السعي إلى الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة. فقد رفعت الإدارة تكاليف هذه المهمة ومخاطرها من خلال عدم استعمالها للأحلاف. وإلى الآن، تبدو إدارة بوش غير راغبة في استعمال الشرعية الدولية والدعم الذي يمكن أن تتلقاه من منظمات دولية من قبيل الأمم المتحدة والناتو. وقد رفضت التخلي عن السلطة السياسية إلى الأمم المتحدة أو منح سلطة ذات معنى إلى أية منظمة دولية، على الرغم من الصيف الشاق الذي مر على الولايات المتحدة في العراق، وذلك بدلاً من أن تسعى إلى كسب النفوذ بواسطة الشرعية الدولية. ولذلك، كانت هذه السياسة محط انتقاد الحكومات الأوربية التي تسعى إلى توفير قوات وقرارات لمساعدة الجهود في عراق ما بعد الحرب، إذ يمكن للشرعية الدولية- التي تدعمها أوربا- أن توفر مزيداً من القوة، يؤتى بها وتتحمل أعباءها حكومات في مكان آخر، مثلما يمكن لسلطة الأمم المتحدة أن تتحمل ثقلاً جوهرياً. كل هذا كان يمكن للولايات المتحدة أن تحصل عليه لو أن حكومتنا رأت أن من الضروري الالتزام به.

لقد بينت عملية تحرير العراق الحاجة إلى مشاركة وتخطيط متعدد الجوانب، ولا سيما في مرحلة ما بعد الحرب. فهناك، دائماً، مشكلات لم يحسب حسابها جيداً، فمن الذي سيوفر الشرطة ويحقق الأمن العام؟ وبأية سلطة؟ وهل سيكون هناك نظام قضائي يتضمن محامين وقضاة وسجوناً؟ وعلى وفق أي قانون سيتم الحكم؟ وكيف سيجري التعامل مع الجريمة المنظمة والفساد والسلطة شبه الحكومية التي يتزعمها القادة الدينيون ومن على شاكلتهم؟ إن طرح أسئلة صحيحة وإيجاد حلول ناجحة ليسا من واجبات سلطة واحدة، ولا حتى سلطة كبيرة على غرار الولايات المتحدة. فهنا، ينبغي لنا أن نفيد من تجربة أكثر من خمسين سنة مما بعد الحرب العالمية الثانية، تلك التجربة التي أعطتنا درساً في فوائد العمل -كلما أمكن- في إطار تحالفات متعددة ومنظمات متعددة البلدان. فينبغي لنا أن نفيد من هذا الدرس ونحن نريد أن نتعامل، على نحو ملائم، مع عملية كبيرة جديدة ثنائية الجانب. ولكن الولايات المتحدة تضع نفسها في موضع الخطر، قانونياً ومالياً وعسكرياً. فإن الأحداث على أرض العراق التي تلي العملية العسكرية- التي نجحت بالفعل في دحر قوات صدام- هي التي سيكون لها الحسم على المدى البعيد، بعيداً عما تقوله اللغة العسكرية عما يسمى بـ(العمليات الحسومة).

لقد اعتمدت الرؤية الاستراتيجية للوزير رامسفيلد في الحرب الأخيرة على الضربات الحكمة والقوات الخاصة، مع تقليل الاعتماد على قوات مشاة كبيرة. وقد أثبتت العمليات في العراق حكمة أن نستمر في أن نكيف استراتيجياتنا العسكرية في هذا الاتجاه. غير أن تلك الرؤية لم تكن جديدة، فقد كانت القوات المسلحة الأمريكية تتفاعل وتسير نحوها منذ أن خرجت من حرب فيتنام في أواسط السبعينيات، بمعنى أن القوات التي حاربت عام (2003) هي نتاج الرؤساء الأمريكيين الخمسة الذين توالوا على الحكم منذ ذلك الوقت، ونتاج عملية التطور الدعمة التي ازدادت بالفعل بعد حرب الخليج عام (1991)، وإن الرؤية الاستراتيجية للحرب سبقت التغير في الإدارة عام (2001)، فهي رؤية جماعية: درست في مدارس الخدمة، ونوقشت في التدريبات والممارسات، وأدمجت في التدابير والتجهيزات العسكرية. ففي عام (1996)، اجتمع رؤساء الأركان في الولايات المتحدة ووضعوا أول برنامج عمل مفهومي للحرب، وهو الوثيقة التي عرفت باسم (الرؤية 2010)، وهي وثيقة توضح مفاهيم الهيمنة العسكرية من خلال استعمال أوسع للموارد العسكرية وضربات محكمة وسيطرة على المعلومات وبناء قوات دفاعية عالية التطور وعمليات لوجستية مركزة. لقد شكلت هذه الرؤية تحولاً أساسياً، وقد كانت متضمنة في استراتيجية الحرب الأخيرة في العراق، وقد لعبت دورها- بكل تأكيد- في ميدان هذه الحرب. لقد فرضت هذه الرؤية نفسها بالقوة من خلال بساطتها ووضوحها، وبالتالي، فقد عكست في البرامج، وفي الميزانيات، وفي شهادات المؤتمرات، وحتى في الثقافة الشعبية.

كسب الحرب أم كسب المعركة؟

ومع ذلك، لابد لتجربة العراق أن تحذرنا من أن رؤية وزارة الدفاع لم تكن كافية، ذلك أنها ركزت على (العمليات الحاسمة) و(النهايات ذات التركيز العالي) فقط.

حين وضعنا (الرؤية المشتركة 2010) في أواسط التسعينيات، كان كثيرون منا يدعون إلى الموازنة بين الرؤية العالية التركيز والشديدة السرعة في المعركة والوقائع التي تحدث فيما قبل وفيما بعد. فعلى الجيش أن يهتم بهذه الوقائع، ذلك أن تدمير قوات العدو لم يكن كافياً لوحده لكسب المعركة في أغلب المواقف التي وجدت القوات الأمريكية نفسها فيها. إن دحر القوات العسكرية هو- بالضرورة- كسب للمعركة، ولكنه ليس كافياً لكسب الحرب.

إننا نتذكر صعوبات القتال بين الدنيين في بنما، وصعوبات العثور على الرئيس البنمي المنهزم مانويل نورييغا، والمشكلات التي تبعت حرب الخليج عام (1991)، ومشكلات التعامل مع اللاجئين واللااستقرار وأسرى تلك الحرب، وسقوط الصومال، والصعوبات في هايتي، والتحديات الكثيرة في البلقان. لقد تضمن الكثير من هذه المآزق مواجهة عسكرية قصيرة ومكثفة، ولكنها تلت بمهمة طويلة، أقل تركيزاً، ولكنها ليست أقل حرجاً بكل تأكيد.

من هنا، سيكون على القوات المسلحة أن تكون مدربة ومستعدة للتعامل مع مثل هذه التطلبات. غير أن هذا التصور، الذي يسعى إلى تحول استراتيجي أوسع في التعامل مع مثل هذه المواقف الصعبة، ليس له جمهور واسع، سواء داخل الحكومة أو خارجها. فالجيش يقاوم كثير أي نزوع للاهتمام بالعمليات السلمية التي تتلو الصراعات، بدلاً من أن يعد هذه النشاطات مهمات أساسية. ولعل سبب ذلك يعود إلى دستور الولايات المتحدة نفسه، وتحديداً المادة العاشرة التي تصف دور القوات المسلحة ومهماتها، وتنص على أن الجيش الأمريكي يتدرب وينتظم ويجهز قواته (للمعركة البرية المتآزرة)، إلا إنني أرى جزءاً أساسياً من أسباب ذلك يعود إلى التضافر بين الصناعيين والعسكريين.

لقد وقعت، لسنوات، ضمن الرؤية الاستراتيجية العسكرية التي ترى في نشاطات ما بعد الحرب والمحافظة على السلام شيئاً ثانوياً وأقل أهمية. فالجيش- كسائر الخدمات- جعل وجوده يعتمد على الابتكارات ذات التقنية العالية وعلى خلق برامج مؤثرة ذات تدبير بعيد النظر مصممة لمعركة عالية التركيز، في الشرق الأوسط أو في كوريا. من هنا، كان ينظر إلى هذه البرامج- من وجهة نظر السياسيين الدفاع الأمريكي- بأنها يمكن أن توفر مناقسة ناجحة للتمويل. وما إن تمول حتى تحصل على دعم من المتعاقدين الثانويين من كثير من القطاعات. وقد تعزز هذا الاتجاه من خلال الجو المناصر لها في واشنطن في أواخر التسعينيات، وتحديداً من خلال الجمهوريين الذي يسيطرون على الكونغرس، والذين كانوا يردون بقوة على أي تصور يدافع عن فكرة (بناء البلاد التي نخوض فيها معارك). لقد قال جورج و. بوش، في المناظرات الرئاسية لعام (2002) حين كان حاكماً لولاية تكساس ما نصه: "لا أعتقد أن من الأخرى لقواتنا المسلحة أن تستخدم فيما يدعى (بناء البلاد)، وأعتقد أن من الأخرى أن يكون واجبها القتال والانتصار في الحروب، وأن عليها أن تستخدم في المساعدة في إزاحة دكتاتور، حين يكون ذلك من أهم ما يتحتم علينا عمله". وقد التزم بأفكاره هذه- للأسف الشديد- في العراق. وظلت التحضيرات لعمليات ما بعد الحرب يتيمة سياسياً.

إن النجاحات والإخفاقات في خطة حرب (تحرير العراق) سرعان ما اتضحت على الأرض. فإذا كانت العمليات العسكرية الحاسمة قد أنجزت على نحو رائع، فإن جهد التخطيط الكلي والتفكير في الطبيعة الحقيقية للحرب الحديثة لم يكن كذلك. فأي طالب جاد في علوم الحرب يعرف أن من السهل تماماً التركيز على الحرب وقتل العدو وتحطيم قواته، ولكن الحرب ستكون لها معارضة سياسية، وأن القوة العسكرية ليست إلا إحدى وسائل الصراع، إذ هناك الدبلوماسية، ولا بد لكل هذه الوسائل من أن تتعاضد.

ولعل من المفيد، هنا، أن نناقش حرب العراق بالتقابل مع حملة الناتو المثيرة للجدل في كوسوفا- التي خدمت في قيادتها العسكرية. ففي هذه الأخيرة، جاءت القوة الدولية، عبر جهد دبلوماسي، لحل ما كان متوقعاً من تصفيات عرقية جديدة، وكانت النقاشات والتحضيرات قد استمرت لشهور، وقد شاركت الأمم المتحدة فيها ومنذ وقت مبكر، وكان الناتو- وليس الولايات المتحدة- هو الذي تولى زمام حل المشكلة، كما كان هناك في البداية نقاش حول التهديدات التي يمكن ممارستها على حكومة الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوزوفيتش، ثم استعملت التهديدات الحقيقية لممارسة النفوذ الدبلوماسي، ولم يكن هناك خط موازٍ للتحرك محدد سلفاً. وقد منح الناتو وقتاً طويلاً لتفادي الصدام، وسعى قادة دول كثيرون لإيجاد حل. وقد عقدت كل هذه الجهود الدبلوماسية الخطة العسكرية. ثم استعملت القوة على أنها الخيار الأخير، غير أن المعركة لم تقع إلا بعد تخطيطات وتعاهدات، فقد كان يقاس تطبيق القوة بالنتائج وبعد ثمانية وسبعين يوماً من التفجيرات والقصف والتهديد بالغزو البري، استسلم سلوبودان ميلوزوفيتش لكل شروط الناتو، وسمح لمليون ونصف المليون من ألبان كوسوفا الذين طردوا بوحشية من أن يعودوا إلى بيوتهم وانسحبت القوات الصربية، ودخلت القوات التي يقودها الناتو (التي لم تكن الولايات المتحدة تمثل إلا خمسها). واليوم، يقف ميلوزوفيتش بانتظار المحاكمة عن جرائم الحرب، وعادت الديمقراطية إلى يوغسلافيا، ولم يقتل في الحملة، جنود أمريكيون، لا من القوات الجوية ولا من المارينز.

أما في العراق، فقد كانت هناك دلائل ملموسة لا يمكن تخطئتها على وجود مقاومة منذ بدايات حزيران الفائت. فقد كانت القوات الأمريكية تتعرض للكمائن وضربات خاطفة، ولا سيما في غرب بغداد وشمالها، وقد كانت تلك الضربات تتم في مساحات لم تكن القوات الأمريكية القليلة قد قاتلت فيها، إذ كانت قد وصلت إليها بعد إنهيار حكومة صدام حسين. وفي بغداد نفسها، وعلى الرغم من العودة التدريجية للحياة العادية، كان هناك ضربات خاطفة وإطلاق نار وتخريب، وظهرت حركة بعثية تسمي نفسها (العودة). لقد أوقفت الولايات المتحدة إعادة توزيع قواتها واتخذت فعاليات عسكرية لتعزيز المناطق المهددة والمهاجمة، ذلك (أن الحرب لم تنته بعد)، على حد قول القائد العام. وفي الحادي والعشرين من أيلول الماضي، كان أكثر من ثمانين أمريكياً قد قتلوا، وأكثر من خمسمئة قد جرحوا، في الصدامات التي حدثت بعد الأول من أيار، التاريخ الذي أعلن فيه الرئيس بوش انتهاء العمليات الكبرى في العراق.

لقد نجحت الحملة العسكرية الأمريكية في إزاحة نظام صدام حسين، ولكننا- إلى نهاية أيلول- لم نعثر على أسلحة الدمار الشامل. وإذا كان هناك احتمال أن نظام صدام- قبل انهياره- كانت له، على الأقل، بعض البرامج لتطوير وحيازة مثل هذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة البايولوجية، وإذا كان هناك احتمال بوجود بعض الأسلحة المخزونة، فإننا لم نعثر على شيء من ذلك إلى الآن. ولكن، بات جلياً أن شبكات إرهابية جديدة قد ظهرت- أو استوردت- لمقاومة القوات الأمريكية في العراق بعد أن استولت هذه القوات على البلاد. من هنا، سيكون على أي تحول ديمقراطي في العراق أن يكافح ضد تهديد إرهابي جديد، فضلاً عن تحديات التعددية الثقافية والسياسية والإقليمية والاقتصادية.

نعم، لا أحد يقول أن جلب مثل هذا التحول الديمقراطي سيكون سهلاً وسريعاً وبلا ثمن، ولكن من الصحيح أيضاً أن هناك هدفاً أساسياً لم يفصح عنه لهذه الحملة العسكرية الأخيرة، وهو عرض مهارات القوات المسلحة الأمريكية وشجاعتها، وقد تحقق هذا الهدف بنجاح، عبر ثلاثين عاماً من الجهد المكرس لبناء الجيش الأمريكي.

إن السلطة تخلق أعداءها دائماً، وإن أولئك الذين صمموا على منازعة القوة الأمريكية في العراق سيبحثون عن السبل التي يقللون بها من المكاسب العسكرية التي أكملناها. ولذلك، سيكون علينا أن نعمل الكثير إذا أردنا أن تنجح الولايات المتحدة في تعزيز قيمها وأمنها وازدهارها.

وإذا كان الشعب العراقي والمنطقة في حال أفضل بزوال صدام، فإن أفعال الولايات المتحدة ضد الخصوم القدماء- الذين على شاكلة صدام- لها أثمان ونتائج، ربما لا تزال تبعثنا بعيدين عن أهدافنا في كسب الحرب الجديدة ضد الإرهاب. فقد تفسد نتائج الحرب الأخيرة جهودنا في تحقيق هذا الهدف الأكبر.